الباب الثاني

المدخل إلى موضوع البحث

الفصل الأول: ترجمة الإمام الحاكم

المبحث الأول: اسمه ونسبه ونسبته وكنيته

هو الإِمَامُ، الحَافِظُ، النَّاقِدُ، العَلاَّمَةُ، شَيْخُ المُحَدِّثِيْنَ، أَبُو عَبْدِ اللهِ بنُ البَيِّع الضَّبِّيّ، الطَّهْمَانِيُّ، النَّيْسَابُوْرِيُّ، الشَّافِعِيُّ[1]، صاحب التصانيف في علوم الحديث[2]، مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي، يعرف بابن البيع[3]، يُقَال لَهُ: الضَّبِّيّ، لأَنْ جدَّ جَدَّتِه هُوَ عِيْسَى بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الضَّبِّيّ[4]، والنيسابوري نسبة إلى بلدته نيسابور

---

[1] الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، *سير أعلام النبلاء* [بيروت: مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ] ج. ١٧، ص. ١٦٣.

[2] الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، *تاريخ الإسلام* [بيروت: دار الكتاب العربي الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ] ج. ٢٨، ص. ١٢٢.

[3] الخطيب البغدادي، *تاريخ بغداد* [بيروت: دار الكتب العلمية الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ] ج. ٢٣، ص. ٦٧٤.

[4] الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، ج. ١٧، ص. ١٦٩.

وهو إحدى مدن خراسان، وتقع حاليا شرق إيران[١]، ولُقِّبَ رحمه الله بالحاكم لتَقَلَّدَه القضاء[٢].

المبحث الثاني: مولده ونشأته العلمية ورحلاته

ولد الإمام الحاكم فِي يَوْم الِاثْنَيْنِ، ثَالث شَهْر ربيع الأَوّل، سَنَة إِحْدَى وَعِشْرِيْنَ وَثَلَاثِ مائَةٍ، بِنَيْسَابُوْرَ[٣]، ونشأ في بيئة علميّة مباركة، قال أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الحنبلي: "وبَيْتُه بيت الصلاح والورع والثناء"[٤]، وطلبَ الْحَدِيث فِي صِغَرِهِ بعنَايَة وَالدِه وَخَالِه، وَأَوّلُ سَمَاعه كَانَ فِي سَنَةِ ثَلَاثِيْنَ وعمره تسعة سنوات، وَقَدِ اسْتملَى عَلَى أَبِي حَاتِمٍ بن حِبَّان فِي سَنَةِ أَرْبَعٍ وَثَلَاثِيْنَ وَهُوَ ابْنُ ثلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً.

---

[١] محمد حسن شراب، المعالم الأثيرة في السنة والسيرة [دمشق: دار القلم الطبعة الأولى، ١٤١١هـ] ص. ١٠٨.

[٢] ابن خلكان، أحمد بن محمد بن إبراهيم، *وفيات الأعيان* [بيروت: دار صادر الطبعة الأولى، ١٩٧١هـ] ج. ٤، ص. ٢٨١.

[٣] الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، ج. ١٧، ص. ١٦٣.

[٤] أبو إسحاق الصريفيني، *المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور* [بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ] ص. ١٥.

وَلحق الأَسَانيد العَالِيَةَ بِخُرَاسَانَ وَالعِرَاقِ وَمَا وَرَاء النَّهْرِ، وَسَمِعَ مِنْ نَحْو أَلفِي شَيْخ، ينقصُوْنَ أَوْ يزيدُوْنَ، فَإِنَّهُ سَمِعَ بِنَيْسَابُوْرَ وَحدَهَا مِنْ أَلفِ نَفْس[١]، ورحل إلى العراق أولا سنة إحدى وأربعين وثلاث مائة وإلى بلاد خراسان سنة ثلاث وأربعين[٢]، وله إلى الحجاز والعراق رحلتان، وكانت الرحلة الثانية سنة ستين وثلاث مائة[٣].

المبحث الثالث: بعض شيوخه وتلاميذه

تتلمذ الإمام الحاكم على عدد كبير من أهل العلم وقد بلغ أكثر من ألفي شيخ، منهم:

١. مُحَمَّدِ بن يَعْقُوْبَ الأَصَمّ (ت ٣٤٦).

٢. أبو علي الحسين بن علي الحافظ (ت ٣٤٩).

٣. أبو حاتم بن حبان (ت ٣٥٤).

٤. مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدٍ الجمال (ت ٣٤٦).

---

[١] الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، ج. ١٧، ص. ١٦٣.

[٢] أبو إسحاق الصريفيني، *المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور*، ص. ١٦.

[٣] ابن خلكان، *وفيات الأعيان*، ج. ٤، ص. ٢٨١.

٥. عَبْدِ اللهِ بنُ دُرُسْتَوَيْه (ت ٣٤٧)، وغيرهم من العلماء[١].

وقد حظي الإمام الحاكم منزلة عالية في العلم، فرحل إليه الناس وحدثوا عنه، منهم:

١. أبو الحسن الدارقطني (ت ٣٨٥) وهو من شيوخه.

٢. أبو الفتح بن أبي الفوارس (ت ٤١٢).

٣. محمد بن أحمد بن يعقوب (ت ٣٨٠).

٤. أبو ذر الهروي (ت ٤٣٤).

٥. أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨)، وغيرهم من العلماء[٢].

المبحث الرابع: مكانته العلمية وثناء العلماء ونقدهم عليه

لقد حظي الإمام الحاكم بمكانة عالية لدى علماء عصره وشيوخه، فمن بعدهم، جعلته مرجعا لكبار مشايخه، مما دفع كثيرا منهم إلى مناظرته ومذاكرته وتقديمه على أقرانه، بل وعلى أنفسهم. وخير ذلك تتابع العلماء على الثناء عليه في مختلف العصور[٣].

---

[١] الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، ج. ١٧، ص. ١٦٤.

[٢] المصدر السابق، ص. ١٦٥.

[٣] انظر مقدمة تحقيق *المستدرك على الصحيحين*، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات، [القاهرة: دار التأصيل الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ] ج. ١، ص. ٣٥.

لقد أثنى كثير من العلماء على الإمام الحاكم ثناء حسنا، منهم:

قال أبو علي النيسابوري: "إذا رأيته رأيت ألف رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ الحَدِيْث"[١].

وقال أبو يعلى الخليلي: "الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْدَوَيْهِ بْنِ نُعَيْمٍ الضَّبِّيُّ الطَّهْمَانِيُّ، عَالِمٌ عَارِفٌ، وَاسِعُ الْعِلْمِ ذُو تَصَانِيفَ كَثِيرَةٍ، لَمْ أَرَ أَوْفَى مِنْهُ"[٢].

وقال الخطيب البغدادي: "كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ، وله في علوم الحديث مصنفات عدة...وكان ثقة"[٣].

وقال ابن طاهر: "سألتُ أبا القاسم سعد بن علي الزنجاني بمكّة، قلت له: أربعة من الحفّاظ تعاصروا، أيّهم أحفظ؟ فقال: مَنْ؟ قلت: الدارقطني ببغداد، وعبد الغني بمصر، وأبو عبد الله بن مندة بأصبهان، وأبو عبد الله الحاكم بنيسابور. فسكت، فألححتُ عليه، فقال: أما الدارقطني فأعلمهم بالعلل، وأما عبد الغني فأعلمهم بالأنساب، وأما ابن مندة فأكثرهم حديثًا مع معرفة تامة، وأما الحاكم فأحسنهم تصنيفًا"[٤].

---

[١] الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، ج. ١٢، ص. ٥٧٨.

[٢] أبو يعلى الخليلي، *الإرشاد في معرفة علماء الحديث* [الرياض: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ] ج. ٣، ص. ٨٥١.

[٣] الخطيب البغدادي، *تاريخ بغداد* [بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ] ج. ٣، ص. ٩٣.

[٤] ابن القيسراني، *المنثور من الحكايات والسؤالات* [مكتبة دار المنهاج، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ] ص. ٢٥.

وقال السمعاني: "كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ والفهم، وله في علوم الحديث وغيرها مصنفات حسان"[١].

وقال ابن الصلاح: "فَإِنَّ الْمُسْتَدْرَكَ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ لِلْحَاكِمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ كِتَابٌ كَبِيرٌ، يَشْتَمِلُ مِمَّا فَاتَهُمَا عَلَى شَيْءٍ كَثِيرٍ، وَإِنْ يَكُنْ عَلَيْهِ فِي بَعْضِهِ مَقَالٌ فَإِنَّهُ يَصْفُو لَهُ مِنْهُ صَحِيحٌ كَثِيرٌ"[٢].

وقال ابن كثير: "وَقَدْ كان من أهل الدين والأمانة والصيانة، والضبط، والتجرد، والورع"[٣].

وقال السبكي: "كان إماماً جليلاً، وحافظاً حفيلًا اتُّفِق على إمامته، وجلالته وعظم قدره"[٤].

لكن ورد اتهام بعض العلماء على الإمام الحاكم، منهم:

قال ابن الصلاح: "هُوَ وَاسِعُ الْخَطْوِ فِي شَرْطِ الصَّحِيحِ، مُتَسَاهِلٌ فِي الْقَضَاءِ بِهِ"[٥].

---

[١] السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور، *الأنساب* [الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ] ج. ٢، ص. ٤٠٠.

[٢] ابن الصلاح، *معرفة أنواع علوم الحديث* [بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٤٠٦هـ] ص. ٢٠.

[٣] ابن كثير، *البداية والنهاية* [دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ] ج. ١١، ص. ٤٠٩.

[٤] تاج الدين ابن السبكي، [هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ] ج. ٤، ص. ١٥٦.

[٥] ابن الصلاح، *معرفة أنواع علوم الحديث*، ص. ٢٢.

وقال النووي: "الحاكم متساهل كما سبق بيانه مرات"[١].

وقال السخاوي: "هُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالتَّسَاهُلِ فِي التَّصْحِيحِ، وَالْمُشَاهَدَةُ تَدُلُّ عَلَيْهِ"[٢].

وقال الألباني: "وتساهل الحاكم في التصحيح معروف"[٣].

بالنسبة إلى نقد بعض العلماء على الإمام الحاكم بالتساهل، فهذا لاينافي إمامته ومن الخطأ الشنيع وسم الإمام الحاكم بالتساهل على الدوام، وإنما العلماء اتهام عليه بالتساهل في كتابه المستدرك من خلال حكمه على الأحاديث بالصحة، فلا يطلقون إلا من هذه الجزئية فقط، وأحسن الأجوبة وأرجحها أنَّ الحاكم ألّف المستدرك في آخر عمره، وكان يتكل على حفظه، وقد حصل عنده نوعٌ من التغير، قَالَ ابن حجر: "أَظُنُّهُ فِي حَالِ تَصْنِيفِ الْمُسْتَدْرَكِ كَانَ يَتَّكِلُ عَلَى حِفْظِهِ، فَلأَجْلِ هَذَا كَثُرَتْ أَوْهَامُهُ"[٤]، والدفاع عن الإمام الحاكم كثير لأن ثناء العلماء عليه أكثر من نقدهم.

---

[١] النووي، *المجموع شرح المهذب* [القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية، ١٣٤٤هـ] ج. ٧، ص. ٦٤.

[٢] السَّخَاوي، *فتح المغيث بشرح ألفية الحديث* [مصر: مكتبة السنة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ] ج. ١، ص. ٥٤.

[٣] ناصر الدين الألباني، *سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها* [الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ] ج. ١، ص. ٣٩٢.

[٤] ابن حجر العسقلاني، *إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة* [المدينة: ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ] ج. ١، ص. ٥١٠.

المبحث الخامس: عقيدته

الإمام الحاكم كسائر أئمة أهل الحديث في عصره، قال عبد الغافر بن إسماعيل: "أبو عبد الله الحاكم هو إمام أهل الحديث في عَصْره، العارفُ به حَقَّ معرفته"[١]، ونهج على منهج أهل السنة والجماعة، وأما قضية اتهام الحاكم بالرفض فقد دافع عنه كثير من العلماء.

منهم من اتهمه بالرفض، قال أبوا إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي: "ثِقَةٌ فِي الحَدِيْثِ رَافضيٌّ خَبِيْث"[٢]، وتابعه ابن طاهر، قال: "كَانَ شَدِيدَ التَّعَصُّب لِلْشِّيعَة فِي البَاطن يُظْهِر التَّسنُّن فِي التَّقَدِيْم وَالخِلَافَة، وَكَانَ مُنْحَرِفاً غَالياً، عَنْ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ"[٣]، فقال الذهبي ردا على ذلك: "كَلاّ لَيْسَ هُوَ رَافِضِيّاً، بَلَى يَتَشَيَّع"[٤]، وقد دافع السبكي أيضا ردا على من اتهم الحاكم بالرفض فقال: "وَأما الحكم على حَدِيث الطير بِالْوَضْعِ فَغير جيد وَرَأَيْت لصاحبنا الْحَافِظ صَلَاح الدّين خَلِيل بن كيكلدي العلائي عَلَيْهِ

---

[١] ابن عبد الهادي، *طبقات علماء الحديث* [بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ] ج. ٣، ص. ٢٤٠.

[٢] الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، ج. ١٧، ص. ١٧٤.

[٣] المصدر السابق، ص. ١٧٥.

[٤] المصدر السابق.

كلَاما قَالَ فِيهِ بعد مَا ذكر تَخْرِيج التِّرْمِذِيّ لَهُ وَكَذَلِكَ النَّسَائِيّ فِي خَصَائِص عَليّ رضي الله عنه إِن الْحق فِي الحَدِيث أَنه رُبمَا يَنْتَهِي إِلَى دَرَجَة الْحسن أَو يكون ضَعِيفا يحْتَمل ضعفه"[١].

وقال: وَأخرج غير ذَلِك من الْأَحَادِيث الدَّالَّة على أَفضَلِيَّة عُثْمَان مَعَ مَا فِي بَعْضهَا من الِاسْتِدْرَاك عَلَيْهِ وَذكر فَضَائِل طَلْحَة وَالزُّبَيْر وَعبد الله بن عَمْرو بن الْعَاصِ فقد غلب على الظَّن أَنه لَيْسَ فِيهِ وَلله الْحَمد شَيْء مِمَّا يستنكر عَلَيْهِ إفراط فِي ميل لَا يَنْتَهِي إِلَى بِدعَة وَأَنا أجوز أَن يكون الْخَطِيب إِنَّمَا يَعْنِي بالميل إِلَى ذَلِك وَلذَلِك حكم بِأَن الْحَاكِم ثِقَة وَلَو كَانَ يعْتَقد فِيهِ رفضا لجرحه بِهِ لَا سِيمَا على مَذْهَب من يرى رد رِوَايَة المبتدع مُطلقًا فَكَلَام الْخَطِيب عندنَا يقرب من الصَّوَاب، وَأما قَول من قَالَ إِنَّه رَافِضِي خَبِيث وَمن قَالَ إِنَّه شَدِيد التعصب للشيعة فَلَا يعبأ بهما، وَحكى شَيخنَا الذَّهَبِيّ أَن الْحَاكِم سُئِلَ عَن حَدِيث الطير فَقَالَ لَا يَصح[٢].

فالخلاصة، أن عقيدة الإمام الحاكم ليس رافضيا، قال المحقق لكتاب "المستدرك على الصحيحين" في مقدمته: كيف يكون رافضيا، من أنفق عمره في طلب سنة النبي صلى الله عليه وسلم، وتدوينها، والذب عنها، وتمييز صحيحها من سقيمها، والتصنيف

---

[١] السُّبْكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، *طبقات الشافعية الكبرى* [هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ] ج. ٤، ص. ١٦٧.

[٢] المصدر السابق، ص. ١٦٧.

في علومها، والدعوة إلى لزومها والعمل بها، حتى أصبح من فرسانها، ولقبه أهل السنة بـ (الحاكم)"[١].

بالنسبة إلى اتهامه بالتشيع فقد دافع عنه كثير من العلماء، ومن سبب تهمته بالتشيع، منها: "تصحيحه لحديث الطير، وإدخاله إياه في كتابه "المستدرك على الصحيحين"، وجمعه لطرقه في جزء مفرد؛ وهو أنه كان عند النبي صلى الله عليه وسلم طير، فقال: "اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير، فجاء علي فأكل معه"[٢].

قال المحقق لكتاب "المستدرك على الصحيحين": وقد رد على ذلك بأن غاية الأمر إنما هو تصحيح الحاكم للحديث؛ حيث أخرجه في «مستدركه»، ولا يدل ذلك على تقديمه لعلي على أبي بكر وعمر[٣]، ونقل الذهبي عن الإمام الحاكم لما سئل عن حديث الطير، فقال: "لا يصح، ولو صح لما كان أحد أفضل من علي بعد النبي صلى الله عليه

---

[١] انظر مقدمة تحقيق *المستدرك على الصحيحين*، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات، ج. ١، ص. ٣٢.

[٢] المصدر السابق.

[٣] المصدر السابق. ص. ٣٣.

وسلم"، وقال الذهبي: "فهذه حكاية قوية، فما باله أخرج حديث الطير في (المستدرك)؟ فكأنه اختلف اجتهاده"[١].

قال ابن تيمية: "وَتَشَيُّعَ أَمْثَالِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ كَالنَّسَائِيِّ، وَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ، وَأَمْثَالِهِمَا لَا يَبْلُغُ إِلَى تَفْضِيلِهِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ فَلَا يُعْرَفُ فِي عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ مَنْ يُفَضِّلُهُ عَلَيْهِمَا، بَلْ غَايَةُ الْمُتَشَيِّعِ مِنْهُمْ أَنْ يُفَضِّلَهُ عَلَى عُثْمَانَ، أَوْ يَحْصُلَ مِنْهُ كَلَامٌ، أَوْ إِعْرَاضٌ عَنْ ذِكْرِ مَحَاسِنَ مِنْ فَضَائِلِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ"[٢]، وَالله تعالى أعلم.

المبحث السادس: مصنفاته

برع الإمام في العلم عموما وفي فن الحديث خصوصا. وأخص من ذلك التأليف والتصنيف، صنف الإمام الحاكم مصنفات كثيرة، فمن مصنفاته المطبوعة:

١. المستدرك على الصحيحين[٣].

---

[١] الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، ج. ١٧، ص. ١٦٩.

[٢] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، *منهاج السنة النبوية* [جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ] ج. ٧، ص. ٣٧٣.

[٣] طبع في ٩ مجلدات بتحقيق مركز البحوث وتقنية المعلومات، [بيروت: دار التأصيل الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٥هـ].

٢. تاريخ نيسابوري[١].

٣. المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم وتبيين ما إشكال أسماء الرجال في الصحيحين[٢].

٤. المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل[٣].

٥. سؤالات الحاكم للدارقطني[٤].

---

[١] طبع في مجلد واحد بتحقيق أبو معاوية مازن بن عبد الرحمن البحصيلي البيروتي [بيروت: دار البشائر الإسلامية الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧هـ].

[٢] طبع في ٤ مجلدات بتحقيق د. ربيع هادي عمير المدخلي [مكتبة الفرقان بالإمارات الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ].

[٣] طبع في مجلد واحد بتحقيق أحمد بن فارس السلوم [بيروت: دار ابن حزم الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ].

[٤] طبع في مجلد واحد بتحقيق د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر [الرياض: مكتبة المعارف الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ].

المبحث السابع: وفاته

وتوفي رحمه الله بنيسابور يوم الثلاثاء ثالث صفر سنة خمس وأربعمائة[١]. وقال أبو موسى المديني: "أن الحاكم دخل الحمام، فاغتسل، وخرج، وقال: آه. وقبضت روحه وهو متزر لم يلبس قميصه بعد، ودفن بعد العصر يوم الأربعاء، وصلى عليه القاضي أبو بكر الحيري"[٢].

[١] ابن خلكان، أحمد بن محمد بن إبراهيم، *وفيات الأعيان*، ج. ٤، ص. ٢٨١.

[٢] الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، *سير أعلام النبلاء*، ج. ١٧، ص. ١٧٧.

الفصل الثاني: التعريف بكتاب "المستدرك على الصحيحين"

المبحث الأول: اسم الكتاب ونسبة الكتاب إلى المصنف

اسم هذا الكتاب "المستدرك على الصحيحين"، سمي بذلك لأن المؤلف جعله استدراكا على ما فاته الشيخان في الصحيحيهما"[١]. هَذَا الْكِتَاب من أشهر كتب الحاكم، وقَدْ ثَبَتَتْ صِحَّة نِسْبَته إِلَى مُؤَلِّفِهِ مِنْ خِلَالِ عِدَّةِ عَوَامِلَ، مِنْ أَهَمِّهَا أَنَّهُ نسبه إليه ونسبته إليه متواترة عند أهل العلم، مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ بِثُبُوتِ نِسْبَةِ اَلْكِتَابِ إِلَى اَلْمُصَنَّفِ:

قال أحمد بن مروان الدينوري: "أنَّ المصنِّف من رجال "المختارة" للضياء المقدسي، ومن المعلوم أن شرطه فيه الصحة، وأسانيده أنظف من أسانيد "المستدرك" للحاكم"[٢]، وقال البغوي: "وَقَدْ أَوْرَدَهُ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ فِي الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحَيْنِ

---

[١] نور خالص بن كورديان، Al-Majaalis Jurnal Dirasat Islamiyah، ج. ٨، ع. ٠١ (٢٠٢٠). ص. ١٦٤.

[٢] أحمد بن مروان الدينوري، *المجالسة وجواهر العلم* [بيروت: دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ] ج. ١، ص. ٢٠.

بِإِسْنَادِهِ"[١]، وقال ابن حجر العسقلاني: "وَهُوَ الْمُسْتَدْرك على الصَّحِيحَيْنِ لأبي عبد الله مُحَمَّد ابْن عبد الله الضَّبِّيّ النَّيْسَابُورِي وَقع لنا مِنْهُ جُزْء لطيف"[٢].

المبحث الثاني: سبب تأليف الكتاب وموضوعه

قد بين الإمام الحاكم سبب تأليف هذا الكتاب في مقدمة كتابه المستدرك، منها:

١. أن جماعة من أعيان أهل العلم بنيسابور سألوه أن يجمع كتابا يشتمل على أحاديث مروية بأسانيد يحتج البخاري ومسلم بمثلها.

٢. أنه ظهر في عصره جماعة من المبتدعة يشمتون برواة الآثار ويدعون أن جميع ما يصح من الحديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث التي هي مجموع أحاديث الصحيحين تقريبا، فألح عليه أهل العلم في عصره للرد على هؤلاء المتبدعة؛ لأنهم يرون للحاكم مكانة عظيمة في نفوسهم.

---

[١] البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد، *شرح السنة* [بيروت: المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ] ج. ٦، ص. ٢٥٠.

[٢] ابن حجر العسقلاني، *المعجم المفهرس* [بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ] ج. ٤٦، ص. ٢٩.

٣. الإرادة على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخين أو أحدهما، وهذه الأسباب قد ذكره الحاكم في مقدمة "المستدرك على الصحيحن"[١].

موضوع الكتاب، ذكر الإمام الحاكم في هذا الكتاب الأحاديث التي يرى أنها صحيحة على شرط الشيخين أو على شرط أحدها، ولم يخرجاها في كتابيهما، وأحاديث أخرى يرى أنها مستوفية للشروط العامة للصحة من اتصال السند وثقة الرواة وعدم الشذوذ وعدم العلة، وربما أورد في كتابه بعض الأحاديث التي لا يرى أنها صحيحة، ولكنه أوردها لبعض الاعتبارات"[٢].

المبحث الثالث: منهج المؤلف فيه

ومن منهجه في كتابه المستدرك، منها:

١. بدأ الإمام الحاكم في كتابه المستدرك بالمقدمة.

٢. ورتب الإمام الحاكم على الكتب، فبدأ بكتاب الإيمان واختتم بكتاب الأهوال.

---

[١] الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه، *المستدرك على الصحيحين* [بيروت: دار التأصيل، ١٤٣٥هـ] ج. ١، ص. ٢١٣.

[٢] المصدر السابق.

٣. ورتب الإمام الحاكم الأحاديث في كتابه على أبواب الفقه.

٤. ذكر الإمام الحاكم في كتابه الأحاديث بكاملها سندا ومتنا.

٥. جمع في كتابه الأحاديث التي يرى صحتها ولم يخرجها الشيخان عنده.

٦. ذكر الإمام الحاكم في كتابه المتابعات والشواهد، وقد فعل ذلك في مواطن كثيرة.

٧. يحكم على أحاديث في كتابه، فتجده كثيرا ما يقول: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجه"، أو "صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه"، أو"صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه"، أو "صحيح ولو يخرجاه"، وهذا حكمه في غالب كتابه، وقد يسكت على بعض الأحاديث فلا يحكم عليها بشيء[١].

[١] انظر مقدمة تحقيق *المستدرك على الصحيحين*، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات، ج. ١، ص. ٥٢.

المبحث الرابع: آراء العلماء عليه

قال أَبو سعد الْمَالِينِي: "طالعت الْمُسْتَدْرك على الشَّيْخَيْنِ الَّذِي صنفه الْحَاكِم من أَوله إِلَى آخِره فَلم أر فِيهِ حَدِيثا على شَرطهمَا"[١]، وقال الذهبي ردا عليه: "هَذِهِ مُكَابرَةٌ وَغُلُوّ، وَلَيْسَتْ رتبةُ أَبِي سَعْدٍ أَنْ يَحكُم بِهَذَا بَلْ فِي "المستدرك" شَيْءٌ كَثِيْرٌ عَلَى شَرْطِهِمَا، وَشَيءٌ كَثِيْرٌ عَلَى شَرْطِ أَحَدِهِمَا، وَلَعَلَّ مَجْمُوع ذَلِكَ ثُلثُ الكِتَابِ بَلْ أَقلُّ، فَإِنَّ فِي كَثِيْر مِنْ ذَلِكَ أَحَادِيْثَ فِي الظَّاهِر عَلَى شَرْطِ أَحَدِهِمَا أَوْ كليهُمَا، وَفِي البَاطن لَهَا عللٌ خَفِيَّة مُؤَثِّرَة، وَقطعَةٌ مِنَ الكِتَاب إِسْنَادُهَا صَالِحٌ وَحسنٌ وَجيّدٌ، وَذَلِكَ نَحْو رُبُعِه، وَبَاقِي الكِتَاب مَنَاكِير وَعجَائِبُ، وَفِي غُضُون ذَلِكَ أَحَادِيْثُ نَحْو المائَة يَشْهَد القَلْبُ بِبُطْلَانهَا، كُنْتُ قَدْ أَفردت مِنْهَا جُزْءاً، وَحَدِيْثُ الطَّير بِالنِّسبَة إِلَيْهَا سمَاءٌ، وَبِكُلِّ حَالٍ فَهُوَ كِتَابٌ مُفِيْدٌ قَدِ اختصرتُهُ، وَيعوزُ عَمَلاً وَتحريراً"[٢].

وقال ابن الصلاح: "فَإِنَّ الْمُسْتَدْرَكَ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ لِلْحَاكِمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ كِتَابٌ كَبِيرٌ، يَشْتَمِلُ مِمَّا فَاتَهُمَا عَلَى شَيْءٍ كَثِيرٍ، وَإِنْ يَكُنْ عَلَيْهِ فِي بَعْضِهِ مَقَالٌ فَإِنَّهُ يَصْفُو لَهُ مِنْهُ

---

[١] الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله، *النكت على مقدمة ابن الصلاح* [الرياض: أضواء السلف، ١٤٣٥الطبعة الأولى ١٤١٩هـ] ج. ١، ص. ٢٢٤.

[٢] الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، ج. ١٧، ص. ١٧٦.

صَحِيحٌ كَثِيرٌ"[١]. فقول الذهبي وابن الصلاح دفاع عن من اتهم "المستدرك"، وهذا يدل على علو قدر كتاب "المستدرك" عند العلماء، والله تعالى أعلم.

المبحث الخامس: عناية العلماء به

اشتهر "المستدرك" بين أهل السنة قد اعتنى عدد كبير من العلماء في عدة مجالات، منها:

١. المختصرات، مثل كتاب "مختصر المستدرك" للذهبي وهو مطبوع[٢]، وقد لخص المختصر فيه الذهبي الكتاب وتكلم على بعض الأسانيد وتعقب الحاكم في بعضها، وكتاب "تلخيص المستدرك" لبرهان الدين الحلبي، المعروف بسبط ابن العجمي، وغيرهما من المؤلفات.

٢. التعقبات والتعليقات، مثل "المستدرك على مستدرك الحاكم" للعراقي[٣]، وكتاب "التعليق على مستدرك الحاكم" للحافظ ابن حجر، شرع فيه ولم يتمه، وغيرهما.

---

[١] ابن الصلاح، *معرفة أنواع علوم الحديث*، ص. ٢٠.

[٢] طبع في ٨ مجلدات بتحقيق عَبد الله بن حمد اللحَيدَان [الرياض: دَارُ العَاصِمَة الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ].

[٣] محمد بن علي بن آدم الأثيوبي، *قرة عين المحتاج في شرح مقدمة صحيح مسلم بن الحجاج* [دار ابن الجوزي الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ] ج. ١، ص. ٦٣.

٣. المستخرجات على الكتاب، مثل كتاب "المستخرج على المستدرك" للعراقي[١]، أمل منه ثلاثمائة مجلس، ولم يتمه. ووجد من الكتاب قطعة فيها سبعة مجالس، وقد طبعت.

٤. أطراف الكتاب، مثل ما ضمنه ابن حجر حيث ضمن أطرافه في كتابه "إتحاف المهرة بأطراف العسرة"[٢].

٥. رجال المستدرك، مثل كتاب "إكمال تهذيب الكمال" لابن الملقن[٣]، حيث اختصر ابن الملقن كتاب تهذيب الكال للمزي، وزاد عليه رجال ستة كتب منها المستدرك، وكتاب "رجال الحاكم في المستدرك" لمقبل بن هادي الوادعي[٤].

٦. وهناك دراسات معاصرة حول كتاب "المستدرك" مثل "الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك" وهو رسالة دكتوراه في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة الأزهر أعدها

---

[١] طبع في مجلد واحد بتحقيق محمد عبد المنعم رشاد [القاهرة: مكتبة السنة الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ].

[٢] طبع في ١٩ مجلد بتحقيق مركز خدمة السنة والسيرة [المدينة: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ].

[٣] طبع في ٦ مجلدات بتحقيق محمد عثمان [بيروت: دار الكتب العلمية الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٢هـ].

[٤] طبع في مجلدين [مكتبة صنعاء الأثرية الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٥هـ].

محمود ميرة، و"الإمام الحاكم وما استدركه على الصحيحين" وهو رسالة دكتوراه أيضا في جامعة بغداد أعدها صلاح الدين باوة، وغيرهما كثير[١].

[١] محمد بن تركي التركي، *مناهج المحدثين* [دار العاصمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ] ص. ١٥٣.